الأقليات الروسية كأداة في الاستراتيجية الأمنية الروسية

أ/علي لُراري

Résumé:

Deux décennies nous séparent de l'éclatement de l'URSS, mais malgré cela, le monde, et surtout sa périphérie, subit le lourds poids des legs soviétiques. Ces défis destructeurs s'amplifient de plus en plus avec l'accession au pouvoir de Vladimir Poutine et la montée en puissance d'une stratégie sécuritaire qui ne cache pas sa tendance hégémonique vis-à-vis des jeunes républiques.

Et c'est dans cette logique que notre étude va essayer de clarifier l'émergence de la question diasporique dans le débat politique et géopolitique russe, et l'instrumentalisation de ce facteur par les pouvoirs.

Cependant, cette politique, est lourde de conséquences, et ces manifestations ne s'arrêteront pas au marges de ce vaste (ex)-empire soviétique.

مقدمة:

تعيش أوروبا اليوم بسبب الحرب الأوكرانية، معضلة أمنية، لم تعرفها طوال العقدين الأخيرين، وهما العقدان اللذان تليا نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وهي معضلة تفوق في خطورتها وتبعاتها على السلم والأمن الدوليين، ما خلفته الأزمة اليوغسلافية في تسعينيات القرن العشرين، لأنها وببساطة تجمع بين طرفين شكلا في الماضي القريب أكبر جمهوريتين سوفيتيتين (على الأقل من ناحية العدد وحجم الاقتصاد). ولأنها تعكس كذلك تعارض استراتيجيتين متباينتين، هما الاستراتيجية الغربية (توسعة الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي) والإستراتيجية الروسية الراغبة في استرجاع مكانتها الدولية واستعادة مناطق نفوذها السابقة.

ومع تسليمنا بقدرة روسيا على توظيف جملة من العوامل في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، كقدرتها

على استعمال سلاح النفط والغاز من خلال احتكارها شبكات نقل وتوريد للطاقة ورثتها من المرحلة السوفييتية وتريد اليوم توسعتها أو من خلال ترسانتها العسكرية التي لا تضاهيها سوى الترسانة الأمريكية.

لكننا اليوم نشهد استخدام روسيا لعامل جديد في فرض توجهاتها وهو " أقلياتها العرقية " الكبيرة المنتشرة في جل الفضاء السوفييتي. وهو ما نلحظه اليوم في أقاليم عديدة، دخل البعض منها في صراعات عرقية انفصالية. وهي استراتيجية خطيرة من عدة أوجه، لكن جوهر الخطورة يكمن في انتقال السياسة الروسية من منطق التهدئة والحفاظ على الوضع الموروث عن الفترة السوفييتية إلى منطق التهديد والتغيير الجذري للوضع القائم. وعليه فهذا البحث يحاول الإجابة عن **الإشكالية التالية: لماذا تسعى روسيا إلى تغيير الوضع القائم بتوظيف أقلياتها العرقية وما هي عواقب هذا التوظيف؟**

أولا: البحث في جذور المشكلة.

إن انتشار الروس في دول الجوار، ليس وليد المرحلة الراهنة، بل يعود إلى بداية التوسع الاستعماري، أي منذ القرن السادس عشر الميلادي، حيث شكل منذ ذلك الحين مظهرا من أهم مظاهر الهيمنة الروسية، السياسية والثقافية، على شعوب القيصرية الروسية الأخرى.

أما اليوم، فلقد أصبح الروس، في الأقاليم الطرفية، مجرد أقليات قومية، تخضع في كثير من الأحيان لتمييز متعدد الأشكال، من قبل حكومات الجمهوريات المستقلة حديثا. وما زاد من حدة هذا التمييز، هو تبنيها للقومية-العرقية (ethno-nationalisme) كإيديولوجية تتأسس عليها الأمة، وتعتبر الغرق السائد ممثلا وحيدا للهوية الوطنية، متجاهلة بذلك المكونات العرقية للوطن، سواء كانت أصلية (autochtones) أم وافدة.[1]

وبما أن وجود الروس في هذه الجمهوريات، كان نتيجة حتمية لسياسة التوطين الاستعمارية في المرحلتين القيصرية والسوفييتية، فإن شعوب هذه الجمهوريات، قد ترى في بقائها اليوم على أراضيها، استمرارا للإرث الاستعماري الروسي (بقايا الاستعمار).

لكن الروس لا ينظرون إلى هذه المسألة كما تنظر إليها الشعوب المستعمَرة، فهم ينطلقون من مسلمات ذاتية، تحدد مدركاتهم وتصوراتهم الخاصة، ولا يمكننا فهمها دون تناول خصوصية وطبيعة الاستعمار الروسي، كمقدمة لفهم التعامل الروسي مع نتائجه ورواسبه.

مميزات الاستعمار الروسي:

يعتقد الدارسون للاستعمار الروسي أنه يمثل نموذجا استثنائيا لأن الروس ينظرون إليه بمنظار خاص، لا يدركه إلا من درس التاريخ الروسي بعمق، وهو ما جعل واحدا من أحسن العارفين بالشؤون الروسية كمارك فيرو Marc Ferro يقر أن الروس: "**هم الشعب الوحيد في العالم الذي يعتقد أن الاستعمار يشكل جوهر تاريخه**"[2]، وهو ما يجعل جميع النقاشات الجيوسياسية في روسيا لا تنفصل إطلاقا عن مسائل الهوية القومية الروسية، فهناك تصورات تكونت عبر قرون عديدة من تاريخ روسيا الاستعماري جعلت "**من فصل قضايا الهوية القومية الروسية عن مسألة التوسع الاستعماري أمرا مستحيلا للغاية**"[3] حسب محمد رضا جليلي.

وهو ما يؤكده كذلك بريزنسكي، ويفصل فيه أكثر " **هذه الأطروحات (الهوية القومية والاستعمار) ليست مسائل مجردة، ومهما كانت طبيعتها، فالإجابة عنها ستكشف أن لدى الروس مقاربات جيوسياسية متعددة، ترتبط بها مجموعة من الأسئلة: هل روسيا دولة قومية تأسست وفق الهوية العرقية الروسية، أو على شكل النموذج البريطاني الذي لا يمكننا اختزاله في إنجلترا، أو أنها تكشف عن فهم أكثر اتساعا يأخذ بعين الاعتبار بعد روسيا الإمبريالي**"[4]

فالاستعمار الروسي مختلف عن النماذج الاستعمارية الأخرى، وهو ما يرجعه المؤرخ البريطاني Séton Watson إلى وجود "**تشابه بين التوسع الروسي في**

منطقة الفولجا واستعادة الإسبانيين للأندلس (أو ما يسمونه La reconquista أي إعادة الفتح)، وبين دمج الأراضي الأوكرانية وابتلاع فرنسا لمنطقة البورجون (La Bourgogne) واللورين (La Lorraine)، وبين عملية الاستيطان الروسي في سيبيريا وبين الاستيطان في أمريكا الشمالية، وبين إخضاع الروس لمنطقة القوقاز وإخضاع الإنجليز للهضبة الأسكتلندية، وبين ضم أراضي آسيا الوسطى وبين تشكيل الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وبين الإمبريالية الروسية في الشرق الأقصى وبين عدوان القوى الكبرى على الصين نهاية القرن التاسع عشر".(5)

فعادة ما يطلق لفظ الاستعمار على عملية احتلال الأقاليم الأجنبية البعيدة، الذي يرفق بعملية استيطان نسبي أو شامل، وفي أغلب الأحيان تكون المستعمرات موجودة ما وراء البحار (outre mer) وهو ما يميز التوسع الاستعماري الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال وهولندا) أو الاستعمار الياباني لكوريا الجنوبية. ولكن الاستعمار الروسي يشكل استمرارا إقليميا (continuité territoriale)، وهذا الأمر جعل الروس لا يميزون بين التوسع الإقليمي والاستعمار.

كما أن الروس يضفون على التوسع الاستعماري شرعية كبيرة، فهم ما زالوا يبررون احتلالهم لبلاد الشيشان (القوقاز الشمالي) على أنه استجابة لنداء الاستغاثة الذي وجهته شعوب المنطقة إلى الإمبراطور الروسي بيير الأكبر (Pierre le 1629 - 1676) Grand لدفع الظلم الواقع عليهم من قبل أمراء خانية القرم التتارية (Tatars De Crimée) وأن ضم هذه الأراضي تم الاعتراف به دوليا من خلال مواثيق ومعاهدات دولية ابتداء من 1774 أي عقب نهاية الحرب الروسية العثمانية (1768- 1774)، ونفس التبرير نجده لاحتلالهم سهوب كازاخستان الشاسعة، فهو حسب الروس، كان كذلك، استجابة لطلب شعوب المنطقة، لإنقاذهم من هجمات قبائل الكالموك الصينية.(6)

وبهذا يصبح تصور الروس للاستعمار على أنه حركية تاريخية غير منقطعة وغير رجعية (unilinéaire et irréversible)، وهو ما يجعل كل هذه المحطات التاريخية جزءا لا يتجزأ من المخيلة المشتركة للشعب الروسي.(7) وتصبح مسألة حيوية مرتبطة بنشوء الدولة وتطورها، فروسيا لم تكن إلا إمبراطورية، ولم تكن شيئا آخر أبدا.

اختلف فهم الشعوب المستعمَرة للتوسع الروسي عن فهم الروس، حيث شكلت المطالب القومية التحررية واحدة من الأسباب التي عجلت بقيام ثورة 1905، وهو ما أدركه فلاديمير لينين قبل غيره، لكن الإصلاحات التي عجلت بها هذه الثورة لم تكن حسبه كافية لإرضاء رعايا القيصرية من غير الروس (Inorodtsy)، ولهذا السبب أصبحت المسألة القومية واحدة من أهم القضايا التي استرعت اهتمام لينين، بحيث أدرجها في برنامجه الثوري، وبدأت تتجلى في مختلف أعماله، وبخاصة كتابه " حول حق الأمم في تقرير مصيرها" الذي ألفه قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ويحسب للينين كذلك انتقاده لمظاهر الاستعلاء القومي التي ظهرت لدى الروس ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو ما سماه بشوفينية الروس الكبار (chauvinisme grand-russien) أو وصفه لروسيا القيصرية بسجن الشعوب. لكن وصول لينين إلى السلطة وسيطرته على مختلف مراكز اتخاذ القرار، شكل منعطفا حاسما وأدى إلى تراجع الخطاب اللينيني الداعي إلى تحرر القوميات والمساواة بينها، وهو ما ظهر بوضوح في قمعه لكل النزعات القومية الناشئة، وانطلاق حملة الترويس (russification) متعددة الأشكال والأوجه، التي بدأت بالترويس الديمغرافي وتبعها الترويس اللغوي والثقافي، بحيث يصبح العرق الروسي هو البوتقة الصاهرة

(melting–pot) تذوب فيها جميع شعوب الاتحاد السوفييتي، وهي السياسة التي استمرت إلى غاية تفككه.[8]

ثانيا: سياسة توطين الروس ونتائجها.

عرفت الأقاليم الطرفية للقيصرية الروسية (la périphérie) موجات متلاحقة من المستوطنين الروس، بعضهم قدموا إليها بإرادتهم رغبة منهم في تحسين ظروفهم المعيشية والحصول على فرص وامتيازات لم يتمكنوا من الحصول عليها في موطنهم الأصلي، وبعضهم قدم إليها مهجرا أو سجينا، فلقد كانت أقاليم الإمبراطورية الروسية واسعة إلى أبعد الحدود وكثافتها السكانية ضعيفة جدا، وهو ما استدعى التوجه إلى سياسة توطين تمنح لروسيا شيئا من التوازن والاندماج.[9]

كازاخستان نموذجا:

وتعتبر سهوب كازاخستان نموذجا مثاليا يوضح طبيعة هذه السياسة ونتائجها الخطيرة، ويمكننا من فهم هذه السياسة في الأقاليم الأخرى، فلقد منحتنا الإحصاءات العامة للسكان التي بدأت سنة 1897 معطيات مهمة حول التحولات الحاصلة في التوزيع العرقي للسكان، خلال فترات متقاربة نسبيا، ووضحت حجم عملية الاستيطان المطردة.[10]

وتضاعفت هجرة الفلاحين الروس إلى سهوب كازاخستان بفعل الامتيازات التي منحتها سياسة الإصلاح الزراعي التي أعدها الوزير الأول (Piotr Stolypine) سنة 1905، ووصلت أعداد الوافدين الروس حتى سنة 1916 مليون مزارع جديد [11]، بالتزامن مع إحكام روسيا القيصرية سيطرتها عسكريا وإداريا على مختلف أقاليمها الطرفية، بفضل تطور شبكات الطرق والاتصالات، وشكل خط سكة الحديد العابر لسيبيريا واحدا من أضخم إنجازات هذه المرحلة وهو خط طويل يمتد من أقصى الغرب الروسي إلى فلاديفوستوك في أقصى الشرق مع وجود تفريعات جانبية تمتد إلى باقي الأقاليم.[12] (انظر الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1: رسم توضيحي للخط العابر لسيبيريا وتفريعاته.

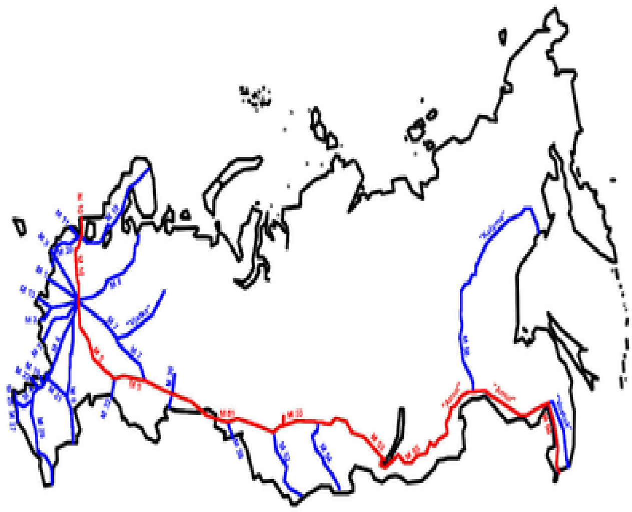

(الخط الأحمر يدل على الخط الرئيسي والخطوط الزرقاء على الخطوط الفرعية الموصلة إلى الأقاليم الطرفية)

المصدر:

Fr.wikipédia.org/wiki/route transsibérienne

وفي الفترة السوفييتية، استمرت سياسة التهجير والتوطين، واتخذت شكلا أعنف من الفترة السابقة، فمنطقة السهوب شهدت أعنف أطوار الحرب الأهلية الروسية (بين الجيش الأحمر والجيش الأبيض) كان من آثارها تفشي المجاعة في جنوب هذا الإقليم ابتداء من سنة 1917 وامتدادها إلى باقي المناطق سنة 1920 و1921. وبعد أقل من ثماني سنوات (أي سنة 1929) عرفت المنطقة مجاعة أخرى أشد وأعقد، لكنها هذه المرة كانت بسبب السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل ستالين، ففي هذه الفترة تم التخلي عن السياسة الاقتصادية المتفتحة التي أقرها لينين أي (السياسة الاقتصادية الجديدة) وتختصر بـ (NEP) وكانت تمنح للفلاحين الصغار امتيازات كثيرة، غير أن ستالين كان يرى أنها سياسة اقتصادية ليبرالية لا تتناسب مع المشروع السوفييتي، وفي خضم محاربته لملاكي الأرض

الصغار (الكولاك Koulaks) عرفت أقاليم كثيرة مجاعات أشد من السابقة، ففي الفترة الممتدة من 1931 إلى 1933 فرض ستالين على سكان سهوب كازاخستان نمطا جديدا يختلف عن نمط البداوة والترحال المتناسب مع بيئة المنطقة السهبية القائم على تربية المواشي، ويتمثل هذا النمط في تثبيت (sédentarisation) البدو الرحل في تعاونيات زراعية (collectivisation) [13]

بينت المؤشرات الديمغرافية حجم الكارثة الإنسانية التي ميزت هذه المرحلة، حيث انخفض تعداد الكازاخ بمعدل الثلث، في فترة لا تتجاوز 13 سنة، إذ انخفض عددهم ليصبح 2.3 مليون نسمة سنة 1939 بعدما كان يفوق 3.7 ملايين نسمة سنة 1926، وفي الوقت الذي فقدت فيه هذه المنطقة مئات الآلاف من سكانها الأصليين (الكازاخ)، قام ستالين بتهجير قسري لمئات الآلاف من صغار المزارعين الروس (عرفت سنة 1930-1931 لوحدها تهجير 50.000 أسرة روسية إلى سهوب كازاخستان). وهذا ما جعل نسبة الكازاخ في موطنهم تتقلص لتصل 37% سنة 1939 بعدما كانت تتجاوز معدل 58%، سنة 1926 وفي المقابل ارتفعت نسبة الروس في نفس الفترة من 20% إلى 40%.[14] كما أدت الحرب العالمية إلى مزيد من عمليات الترحيل، فالخوف من تدمير الجيوش النازية للنسيج الصناعي المتمركز في الجهة الأوروبية من الاتحاد السوفييتي، جعل ستالين يقوم بتسريع عملية تفكيك المصانع ونقلها إلى الأقاليم البعيدة عن الخطر، وبهذا استقبلت كازاخستان عددا كبيرا من المهندسين والفنيين وعمال المصانع الروس. وفي سنة 1954 أطلق خروتشوف مشروعا عملاقا لاستصلاح الأراضي العذراء في كازاخستان، تعدت مساحته 38 مليون هكتار، سمح بقدوم مليوني شخص من خارج الجمهورية ونزوح الكثير من سكانها نحو جمهوريات أخرى، وهو ما جعل الكثافة السكانية تتعاظم، لكنها ارتبطت بزيادة العنصر الروسي، إلى الحد الذي وصلت فيه نسبة الكازاخ سنة 1959 دون 30%، بل إن الكثير من المناطق الواقعة في شمال كازاخستان، أصبح الروس يمثلون فيها أكثر من 80% من مجمل سكان الجمهورية.[15] ولكن هذه المعدلات تغيرت، في العقود الثلاثة التي سبقت انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو يرجع إلى حصول انخفاض في معدل الوفيات واستقرار في معدل الولادات لدى المجموعة العرقية الكازاخية، بينما انخفض معدل الولادات لدى الروس (زاد الروس في كازاخستان بواقع مليون نسمة في الستينيات ولكن الزيادة تقلصت في السبعينيات حيث وصلت 400 ألف فقط في عقد السبعينيات، ما جعل الديمغرافيين الروس يتحدثون عن حصول قطيعة ديمغرافية لم تستطع روسيا الخروج منها إلى غاية اليوم) أما في عقد الثمانينيات، فقد بين الإحصاء السوفييتي العام الأخير الذي تم سنة 1989، تواصل هذه الظاهرة. ويمكننا الاستدلال بالمثال الكازاخستاني، لمعرفة التوجه العام الذي عرفته عملية توطين الروس في الجمهوريات السوفييتية الأخرى، حيث إن العديد منها احتفظت بنسبة عالية من الروس بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كما هو مبين في الجدول التالي:

الشكل رقم 2: نسبة الأقلية الروسية من مجمل سكان جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا من خلال الإحصاء العام لسنة 1989 والتحولات التي طرأت عليها بعد عقد من الزمن.

Pays	Nombre de russes en 1989	% dans la population totale	Nombre de russes vers 2000	% dans la population totale
Arménie	51 555	1,6	14 660	0,5
Turkménistan	333 890	9,5	288 000	6,7
Géorgie	341 172	6,3	67 671	1,5
Lituanie	344 455	9,4	219 800	6,3
Tadjikistan	388 481	7,6	68 156	1,1
Azerbaïdjan	392 300	5,6	141 700	1,8
Estonie	474 834	30,3	351 178	25,6
Moldavie	562 069	13,0	576 000	13,0
Lettonie	905 515	34,0	703 200	29,6
Kirghizie	916 558	21,5	603 201	12,5
Biélorussie	1 342 099	13,2	1 145 130	11,4
Ouzbékistan	1 653 478	8,3	1 369 500	5,5
Kazakhstan	6 100 000	37,4	4 500 000	30,0
Ukraine	11 355 582	22,1	8 334 100	17,3
Total	25 161 988		18 382 296	

المصدر:

Denis Eckert" Les Russes dans " l'étranger proche" au seuil du XXI",

www.mappemonde.mgm.fr/num4/lieux.html.(15/01/2015)

ثالثا: معالجة الحكومات الروسية لمسألة الأقليات الروسية في عهد بوريس إلتسين.

عجزت روسيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عن صياغة مفهوم جديد للهوية القومية الروسية، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، لعل أهمها، دخول روسيا في فترة من الارتباك والحذر وعدم القدرة على تحمل أعباء المرحلة الانتقالية، لكن العامل الذي فاقم من حدة هذا العجز هو استسلام روسيا الفدرالية للطرح الغربي، طمعا في كسب تأييده ودعمه للخروج من أزمتها الهيكلية. لكن فهم هذا التراجع الروسي، منوط بفهم التيارات السياسية والجيوسياسية المتضاربة واختلاف تصوراتها للدولة والأمة الروسية وطبيعة الدور المستوجب على روسيا الاضطلاع به، ومن ثم معرفة تأثير هذه التوجهات على صناع القرار الروسي. وتفيدنا دراسة توجهات هذه التيارات في الأخير من معرفة تصوراتها ومواقفها تجاه الملايين من الروس القاطنين في ما تسميه الأدبيات السياسية الروسية (الغريب المجاور l'étranger proche)[16]

أولا: التيار التغريبي (occidentaliste):

وهو التيار الذي كان مؤثرا في دوائر صنع القرار الروسي، في السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، ويرى أنصار هذا التيار أن تكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية مع الدول الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) هو الحل العقلاني الوحيد لإخراج روسيا من أزمتها، وأنه لتحقيق ذلك يتوجب على الروس أن يتخلصوا من نزعتهم التوسعية، ليتمكنوا من تطبيع علاقاتهم مع الغرب وللتمتع بمصداقية أكبر لدى المجتمع الدولي.

ولقد اجتهد وزير الخارجية الروسي أندري كوزيريف (Andrei Kozyrev) لتحقيق هذا المسعى، حيث كان يرى أنه من الضروري تغيير الأساليب السوفييتية والتخلص من تبعاتها، لأنها فشلت في تحقيق المصالح الروسية العليا، إلى درجة جعلته يعتقد أن زيادة الارتباط مع الفضاء السوفييتي وبخاصة جمهورياته الآسيوية، تشكل تهديدا للتجربة الديمقراطية الفتية في روسيا، وينتمي جميع أنصار هذا الطرح إلى التيار الليبرالي الذي دفع روسيا إلى تبني الإصلاحات الاقتصادية الراديكالية التي دعاها إليها صندوق النقد الدولي.[17]

ولفهم تصورات هذا التيار للسياسة الخارجية، يجب التأكيد على فكرة أساسية، وهي تجاهله الكبير لمسائل الهوية بصفة عامة، والهوية القومية الروسية بصفة خاصة، فهم يعتقدون أن السياسة لا بد أن تكون عقلانية، أي لا تصاغ دون حساب مسبق لحجم التكاليف والأرباح، وهي نظرة مجردة تستجيب (بوعي أو بغير وعي) لدعوات غربية كثيرة، تطالب روسيا بالتخلي عن ميراثها وتقاليدها كدولة توسعية، وتلخصت هذه الرؤية الضيقة في خطاب للرئيس بوريس إلتسين، أكد فيه أن المرحلة الإمبريالية في التاريخ الروسي قد انتهت وأنه لن يكون هنالك بعد اليوم عنف أو سيطرة.[18]

وبسبب تراجع الدور الروسي إقليميا ودوليا في هذه الفترة، استطاعت الكثير من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا استغلال الفرصة وتبنت سياسات خارجية ترسخ مبدأ الاستقلال عن روسيا (المركز الاستعماري السابق) والانفتاح على العالم، ولو على حساب المصالح الحيوية لروسيا، كما أنها تبنت سياسات داخلية إقصائية لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقلية الروسية. وهو ما اعتبره القوميون الروس خيانة وتخاذلا. وعلى العموم فسيطرة هذا الجناح امتدت لسنوات، كانت فيها السياسة الخارجية أحادية البعد (univector foreign policy Diana Digo) على حسب تعبير.[19]

ثانيا: التيار الأوراسي:

استطاع Evgeni Primakov أن يلخص هذه المقاربة، منتقدا في نفس الوقت السياسة الخارجية المتبعة، قبل ترؤسه وزارة الخارجية الروسية سنة 1996 حيث أعلن خلال عرضه لحصيلة عمله السنوية على رأس وزارة الخارجية الروسية في جانفي 1997 أن: " **قوة كروسيا، مع كل ما تمتلكه من مصالح ضخمة في آسيا والشرق الأدنى، لا يمكنها أن ترضى أو تقنع بالسير بقدم واحدة، أي القدم الغربية، ولكن يتوجب عليها اليوم، أن تسير بقدميها الاثنتين: الأوروبية والآسيوية**"[20]

ولا يعتبر هذا التيار جديدا على الروس، بل تعود جذوره إلى الجيوسياسي الروسي Piotr Savitsky (1895 – 1968) الذي تأثر بأعمال رواد الاتجاه السلافي (Slavophiles) الذين كانوا يدعون إلى انتهاج خط خاص لتطوير روسيا، يختلف مبدئيا مع التيار التغريبي، فهم يدعون إلى العودة إلى التقاليد الروسية وتمجيد حياة الفلاحين واحترام القيم والمبادئ الأرثوذكسية.[21]

وتتلخص الفكرة الأساسية لفكر سافيتسكي في خاصية "التوسط" التي تميز روسيا " **لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها "دولة متوسطة"** "[22]. وعلى هذا الأساس لا بد أن تفهم روسيا –لا كدولة قومية– بل كنمط خاص من الحضارة التي تشكلت على أساس مكونات عدة: الثقافة الآرية، السلافية، بدوية الترك والتقاليد الأرثوذكسية، وهذا بمجموعه ما يشكل تكوينا" توسطيا" فريدا.[23]

وبالرغم من أن تلك الفترة التي ترأس فيها بريماكوف وزارة الخارجية (1996– 1998) ثم رئاسة الحكومة (1998 –1999) لم تشهد تناميا كبيرا للدور الروسي على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن ما يحسب لهذه الفترة من إيجابيات، هو بداية العمل على تصحيح الوضع المرتبك، وفتح النقاشات الجوهرية حول الدور والمكانة التي يجب لروسيا أن تتبوأها مستقبلا، لكن حالة التسيب العام التي طبعت مرحلة رئاسة بوريس يلتسين لم تسمح له بتصحيح مسار هذه السياسة.[24]

رابعا: تحولات السياسة الروسية الجديدة تجاه " روس الشتات" في عهد فلاديمير بوتين.

مع وصول بوتين إلى هرم السلطة في روسيا، عرفت السياسة الداخلية والخارجية تحولات جذرية، إذ تزامن مع ازدياد التذمر الشعبي من سياسات يلتسين، وإلى الحاجة إلى سياسات ترد اعتبار روسيا المفقود، وهنا لا بد من الإشارة إلى تزايد التفاعل بين العوامل الداخلية أي البيئة الداخلية للنظام الروسي وبيئته الخارجية، إذ أصبح لدى الروس قناعة كبيرة بأن ما يحدث لروسيا من تدهور للوضع الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن فصله عن التدهور الحاصل لمكانة روسيا بين الأمم، وهذا المفهوم الذي أصبح متداولا بقوة في هذه الفترة يشكل مدخلا لفهم طبيعة السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، ورؤيته الخاصة لقضايا الأقليات الروسية.[25]

ولفهم حجم التداخل بين القضايا الداخلية والخارجية ودورها في توفير بيئة أمنية جديدة ساهمت في صياغة السياسة الجديدة لا بد أن نرصد أهم هذه التحولات ونتمعن في تأثيراتها المستقبلية:

–الأزمة الاقتصادية (سنة 1998):

وشكلت دليلا واضحا على فشل السياسة الليبرالية لأنها بينت أن جميع التنازلات الاقتصادية والأمنية، وجميع التضحيات التي قدمها الروس لاستعادة النمو لم تنجح، ولم تكن مجدية، ولهذا فالسياسات الاقتصادية التي تلتها كانت متعارضة مع مطالب صندوق النقد الدولي.

-التدخل العسكري ضد صربيا:

اعتبرته روسيا انتهاكا لسيادة دولة مستقلة، واعتبره الشعب الروسي مؤشرا على ضعف حكومته التي لم تقدم العون لدولة سلافية أرثوذكسية.

-حرب الشيشان الثانية (أوت 1999- فيفري 2000):

وهي أول رد فعل صارم من قبل الحكومة الجديدة بقيادة بوتين، وهي نموذج لسلوك الدولة مستقبلا ضد أي مطالب انفصالية.

-تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر:

منحت لروسيا دورا جديدا كانت تبحث عنه لاسترجاع مكانتها كدولة مؤثرة، فمن خلال دورها الجديد في محاربة الإرهاب استطاعت روسيا الاستفادة من هامش حركة ومناورة يمكن توظيفها في قضايا الصراعات العرقية مستغلة انكشاف وضعف دول الجوار.

فتضافر هذه العوامل مجتمعة، أي تحسس الشعب الروسي لقضاياه الداخلية والخارجية رفضه للانهزامية التي ميزت فترة يلتسين، والظروف والأزمات الجديدة التي ذكرناها من جهة أخرى، ستحتاج بالضرورة إلى عامل أساسي آخر، وهو تصور الرئيس الجديد ومدركاته لدور ومكانة روسيا المستقبلية.

ويبدو أن بوتين، الذي كان حذرا جدا وقليل الكلام في الفترة التي سبقت وصوله إلى الحكم كان رافضا للسياسة الخارجية الروسية، التي قادها التيار التغريبي، وبخاصة مسألة تجاهلهم لمصير 25 مليون روسي، يعيشون في دول الجوار (الغريب المجاور)، وهو ما ظهر من خلال تصريح صدر منه خلال اجتماع مع بعض المسؤولين الألمان، وكان يومها نائبا مغمورا لرئيس بلدية موسكو، حيث جاء فيه: "**بالنسبة إلى مشاكل السكان الناطقين بالروسية، في الفضاء السوفييتي سابقا، أريد أن أوضح، أنهم ليسوا من احتل جمهوريات الاتحاد السوفييتي، ولكن السلطات السوفييتية هي التي احتلتها، بما معناه، الروس هم كذلك ضحية للقوة السوفييتية، مثل جميع شعوب الاتحاد، لا تنسوا أن روسيا ومن أجل دعم الأمن والسلم في أوروبا، قد تخلت عن أقاليم شاسعة من أراضيها لفائدة الجمهوريات السوفييتية سابقا، وهو ما ينطبق على أراض كانت تابعة تاريخيا لروسيا، وهنا لا أتكلم فقط عن القرم أو شمال كازاخستان بل منطقة كلينينغراد كذلك، فالنتيجة هي أن 25 مليون روسي وجدوا أنفسهم، بين عشية وضحاها، أجانب في هذه الدول الجديدة. وروسيا لا تستطيع أن تتخلى عنهم ببساطة وتتركهم هكذا لحالهم**".[26]

وسرعان ما تأكدت هذه النوايا، فلقد كان الخطاب السياسي لبوتين، مركزا على فكرة استعادة المكانة والدور الروسي، فبوتين وإدراكا منه لأهمية هذه المطالب، اعتمد على سياسة تستدعي الماضي السوفييتي، حيث قام بإعادة النشيد القومي السوفييتي، وأخذت المقررات الدراسية، وبخاصة كتب التاريخ، تغير لهجتها السابقة المنتقدة لكل ما هو سوفييتي، واسترجعت محطات تاريخية وأعطتها طابعا إيجابيا، على غرار الانتصارات في الحرب العالمية الثانية وغزو الفضاء، إذ اعتبرت الدعاية الجديدة، هذه الإنجازات مفخرة للروس كشعب قائد للشعوب السوفييتية الأخرى، تماما كما فعل الشوفينيون الذين انتقدهم لينين. وفي 2005 ظهر أهم تصريح في هذا الاتجاه حين اعتبر بوتين انهيار الاتحاد السوفييتي أكبر كارثة جيوسياسية عرفها العالم في القرن العشرين.[27]

كما أن المرحلة الجديدة أفرزت جملة من المفاهيم الجديدة والمعبرة عن تنامي الطابع القومي للسياسة الخارجية الروسية، وأهم هذه المفاهيم الجديدة " العالَم الجديد russkii mir" علما أن كلمة (روسكي) لها في اللغة الروسية مدلول عرقي ضيق (Russe ethnique) بينما الكلمة التي تدل على المواطنة الروسية المدنية فهي (روسيسكيي Rossisjkij). وهو ما يدل على تبني روسيا لخيارات عرقية وقومية على حساب الخيارات

المدنية الجامعة، كما أن الخطاب الجديد أصبح يطلق تسمية " أبناء البلد" (compatriotes) على كل الروس القاطنين في دول الجوار، ولم يعد يتردد في كثير من الأحيان في وصفهم بروس الشتات (diaspora russe) وهو ما ينزع عنهم انتماءهم إلى الدول التي يقيمون فيها منذ أجيال. ولقد بينت الأزمة الجورجية سنة 2008، التحول الذي عرفته السياسة الأمنية الجديدة، وكيفية استغلال روسيا للصراعات العرقية القديمة لتحقيق مصالح آنية والتجاوب مع التحديات التي فشل نظام يلتسين في تسييرها.[28]

إن المتمعن لخارطة التدخلات الخارجية الروسية (أوسيتيا، أبخازيا، القرم، شرق أوكرانيا، ترانسينيترا) لا بد أنه سيكتشف أسبابا أخرى للتدخل غير تلك التي يريد النظام الروسي إظهارها، وهي حماية الشعوب الناطقة بالروسي أو غيرها من التسميات. فالدول التي تدخل الجيش الروسي مباشرة أو ساندت الانفصاليين بطريقة غير مباشرة، تنتمي أساسا إلى المجموعة التي تبنت سياسات وتحالفات متعارضة مع التوجهات الروسية، فعلى غرار دول البلطيق التي خرجت من دائرة النفوذ الروسي بصفة سريعة ومطلقة، حاولت مجموعة أخرى من الدول انتهاج سياسات استقلالية تميل أكثر إلى الانخراط في المنظومة الغربية، سواء تعلق الأمر ببعدها الأمني (الحلف الأطلسي) أو السياسي والاقتصادي (الاتحاد الأوروبي)، وهي الدول التي تشكلت منها منظمة GUAM، التي تضم جورجيا، أوكرانيا، أذربيجان ومولدافيا، في أواسط تسعينيات القرن العشرين.[29] ولهذا فليس من باب المصادفة أن تكون هذه الدول هي التي شهدت وما زالت تشهد نزاعات عرقية انفصالية خطيرة، فجورجيا فقدت إقليمي أبخازيا وأوسيتيا، وأوكرانيا فقدت شبه جزيرة القرم والدونباس وأذربيجان فقدت إقليم ناغورنو كاراباخ لصالح أرمينيا (بفضل الدعم الروسي للأرمن)، كما أن مولدوفيا لم تعد قادرة على بسط سيادتها على إقليم ترانسينيسترا الذي يحاذي روسيا وتقطنه قوميات ناطقة بالروسية.

ومن خلال دراسة هذه الأمثلة يمكننا القول إن التدخل بدعوى حماية الأقليات الروسية، هو مطية لفرض الخيارات الجيوسياسية الروسية الجديدة، فالروس لم يتدخلوا في دول لا تحترم حقوق الأقليات الروسية، على غرار جمهورية كازاخستان، التي انتهجت سياسة قومية متطرفة وأقصت القومية الروسية من دواليب الحكم والاقتصاد. حيث كان الرئيس الكازاخستاني أول من انتبه إلى هذه الحقيقة، فكازاخستان انخرطت في كل المنظمات الاندماجية التي تشكلت منذ 1992 بقيادة روسيا الاتحادية، وحافظت على علاقات سياسية واقتصادية جيدة معها. وحتى في مسألة نقل الطاقة لم تتخذ الخيارات التي تقصي روسيا تماما، كما فعلت أذربيجان، من خلال خط نقل النفط (باكو–تبيليسي–سيحان) التي رأت فيه روسيا تحديا لها. كما أن التدخل في أوكرانيا ما كان ليحصل لولا توجهها للانخراط في الاتحاد الأوروبي على حساب علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع روسيا.

إلا أن هذه السياسة الروسية الجديدة، قد تدخل الفضاء السوفييتي في حلقة مفرغة من التدخلات والصراعات، وتفرز بيئة فوضوية يصعب التحكم فيها، فالكثير من مظاهرها يشبه إلى حد كبير السياسات المنتهجة من قبل ألمانيا النازية، فالحالتان تحملان الكثير من أوجه الشبه أجملهما الكاتب Yves Plasseraud في النقاط التالية:[30]

–ينطلق بوتين من نفس المنطلق الهتلري، ويؤكد على ضرورة مسح "العار" الذي لحق بروسيا، وهنا تصبح عقدة انهيار الاتحاد السوفييتي الذي اعتبره بوتين أكبر كارثة جيوسياسية عرفها العالم في القرن العشرين مماثلة لعقدة "فرساي" لدى هتلر ونقصد بها هنا رفضه لمقررات مؤتمر فرساي التي فرض فيه الحلفاء شروطا قاسية على ألمانيا المنهزمة.

-كلاهما يعتبر بلده محاصرا (syndrome dela nation assiégé) الأول من قبل الديمقراطيات الغربية والثاني من قبل الحلف الأطلسي.

-كلا الزعيمين كانا يسعيان إلى لم شمل شعبيهما المشتتين، إذ يعتقد بوتين أن الروس هم الشعب الأكثر تشتتا في العالم.

-كلاهما استغل مسألة حماية أبناء البلد (les compatriotes) للبدء في سياسة توسعية خطيرة.

وبالفعل فلقد كانت البداية بالنسبة إلى هتلر، من خلال ضم من كانت الدعاية النازية تسميهم (volksdeutshe أي الشعب الجرماني)، وكان من نتائجها ضم إقليمي بوهيميا ومورافيا الواقعتين غرب تشيكوسلوفاكيا بحجة أن السوديت (les Sudètes) الذين يقطنون فيهما هم شعب جرماني، ولقد برر هتلر هذا الضم بأن السوديت يعاملون معاملة سيئة، من قبل التشيك، وهو ادعاء مبالغ فيه، فالسوديت كانوا يعيشون أوضاعا أفضل نسبيا من تلك التي تعيشها الأقليات غير الجرمانية في ألمانيا، على غرار الغجر، اليهود والسورابيين (وهم قومية سلافية كانت تعيش في ألمانيا في تلك الفترة).

وعندما نعود إلى المرحلة الراهنة، سنلاحظ هذا التطابق في الادعاءات الروسية، فلقد ساهمت الدعاية الروسية في إرباك العلاقات بين الأوكران والروس، على الرغم من أن الشعبين لم يحدث أن دخلا، طوال الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، في صراعات عرقية معتبرة، بل إن الروس القاطنين لم يحدث أن طالبوا من قبل بالانفصال، وجل ما كانوا يتمنونه هو إعادة الاعتبار للغة الروسية ومعاملتها كلغة رسمية، على غرار اللغة الأوكرانية.

الخاتمة:

حافظ الفضاء الجمهوريات المستقلة على التوازنات التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفييتي، لكن الإرث الذي خلفته السياسات التوسعية الروسية، في الفترة القيصرية والسوفييتية، كان كبيرا إلى درجة يتعذر على أطرافه المحافظة على هذا الوضع.

ففترة التراخي والتجاهل التي عاشتها روسيا في عهد الرئيس يلتسين كانت استثناء يشذ عن القاعدة، التي حافظت عليها الحكومات الروسية، منذ قرون، وهي قاعدة التوسع والهيمنة. فروسيا دولة إمبريالية بامتياز، تريد أن تلعب أدوارا تتناسب مع حجمها وتاريخها.

ولهذا فلقد عادت روسيا إلى نفس السياسة، عندما وجدت الفرصة سانحة، وتضافرت العوامل المساعدة، وعلى الرغم من أن الروس هم أكثر من عمل على القضاء على التجربة السوفييتية، إلا أنهم أدركوا أن سياسة الانكفاء لا تخدم إلا خصومها في الغرب، فكلما زاد الروس انكفاء، عمل الغرب على التوسع نحو الفضاء السوفييتي، ليصل إلى حدود روسيا.

ومع افتقاد روسيا منظومة اقتصادية وسياسية، تجذب إليها الدول المستقلة، فلم تجد إلا التهديد والترهيب لردعها من الانضمام إلى التكتلات المناوئة، ولهذا فهي اليوم تستعمل ورقة الأقليات العرقية، بعدما استعملت النفط والغاز مرات عديدة، مستغلة وجود ملايين من الروس خارج حدودها، لتبرير التدخل العسكري بزعم حماية حقوقهم. غير أن هذه السياسة لها تبعات خطيرة على مستقبل المنطقة، حتى وإن تجاهلت روسيا هذه الحقيقة.

الهوامش:

(1) يعتبر والكر كونور (Walker Connor) المنظر الأول لمفهوم القومية العرقية، الى جانب أنثوني سميث (Anthony Smith) ولا تزال أعمالهما حول القومية العرقية أهم الأدبيات العلمية الدارسة لها. أنظر كتاب:

Walker Connor ,**Ethnonationalism: The Quest For Understanding**, Priceton, Princeton University Press, 1993.

وكتاب:

Anthony Smith، **Nation and Nationalism in a Global Era**، Cambridge، Polity,1995

(2)Marc Ferro, "Colonisation russe-soviétique et colonialismes occidentaux: une brève comparaison" Revue d'études comparatives Est-Ouest,Décembre 1999,p.78.

(3)Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, **Géopolitique de la nouvelle Asie centrale,** Paris,PUF, 2011,p.45.

(4)Zbigniew Brzezinski, **Le grand échiquier,** trad : Michel Bessière, Paris, Bayard édition, 1997, p.131.

(5)Hugh Seton Watson, **The New Imperialism,**London, The Boodley Head,1961, pp.22-23.

(6)Hélène Carrère d'Encauss, **L'empire d'Eurasie**, Paris, Fayard, 2005, p.383.

(7)Marlène Laruelle," Aperçu de la colonisation russe de steppes kazakhes (XVII siècle-début du XX siècle)"Cahiers de l'Asie centrale, n.23, 2007, p.164.

(8)Hélène Carrère d'Encauss**, L'empire d'Eurasie**, op.cit, p.383.

(9)Pascal Marchand, **Géopolitique de la Russie**, Paris, Ellipses, 2007, p.20.

(10)Juliètte Cadiot, " Le recenssement de 1897, les limites du control impériale et la représentation des nationalités", Cahier du monde russe, n.45,vol.3/4,2004,p.445.

(11)Marlène Laruelle, " Aperçu de la colonisation russe des steppes kazakhs(XVIII siècle-début du XX siècle)", op.cit, p.164.

(12) بدون القطار العابر لسيبيريا، لم يكن بإمكان روسيا التحكم في ملايين الكيلومترات المربعة، والواقعة في أقاليم صعبة المناخ والتضاريس كسيبيريا والأقاليم السهبية في كازاخستان، فهذا المشروع يعتبر واحدا من أضخم المشاريع (تقنيا وماليا) جرى الاعداد له في القرن 19، اذ استغرقت دراسة الجدوى والاستكشاف لوحدها أكثر من 30 سنة، وبفضل هذه العملية استطاع القياصرة معرفة جغرافية البلاد وتضاريسها، واستطاعوا من خلال جيش من الجغرافيين والمهندسين اعداد خرائط أوضح وأدق ساهمت في تسهيل سيطرة المركز الواقع في غرب البلاد على أطرافه الآسيوية، وبدأت الأشغال فيه سنة 1882 ولم تنتهي إلا في سنة 1916. ويزيد طول هذا الخط عن 10000 كم ويبلغ عدد محطاته 990 محطة.

(13)Marlène Laruelle," Aperçu de la colonisation russe de steppes kazakhes, op.cit.p.170.

(14)Isabelle Ohayon," La famine kazakhe : à l'origine de la sédentarisation " Online Encyclopedia of Mass Violence, www.massviolence.org/la-famine-kazakhe-a-lorigine-de. (12/09/2014).

(15)Isabelle Ohayon, " La déportation des peuples vers l'Asie centrale" in Pietro Causarano(dir), **Le XXsiècle des guerres**, Paris, ED de l'Atelier,2004,p.174.

(16)Sophie Turnon," Retour sur le concept d'un

étranger proche russe", Regards sur l'Est, le 15/12/2010.

[17] Andrei Kozyrev," Russia: A Chance for Survival", www.foreignaffairs.com/articles/47754/andrei-kozyrev/russia-a-chance-for-survival. (21/12/2014).

[18] Marlène Laruelle "La question des Russes du proche-étranger en Russie",Les cahiers du CERI,n.126,Juin 2006.www.Sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr /etudes/126.pdf (05/01/2015)

[19]Diana Digol," Russia's Foreign Policy in Central Asia:From Yeltsin to Medvedev" in Maria Raquel and Roger Kanet (ed), **Russia and its Near Neighbours**, New York, Palgrav Macmillan, 2012,p.177.

[20]Jean Christoph Romer, Géopolitique de la Russie, Paris, Economica, 1999, p.56.

[21] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص.127.

[22] المرجع نفسه، ص.128

[23] المرجع نفسه، ص.128

[24]Stephen Blank," After Primakov: the evolving context of russian national security policy", Cahiers du Monde Russe, n.40, vol.4, Octobre -Décembre 1999, p.702.

[25] Hanna Smith," Domestic Influences on Russian Foreign Policy: Status, Interests and Ressentiment" in Maria Raquel and Roger Kanet (ed), **Russia and its Near Neighbours**, op.cit, p.39.

[26]Daniel Vernet, " La Crimée, obsession de Vladimir Poutine depuis Vingt ans" www.slate.fr/story/91997/crimée-obsession-poutine.(02/01/2015).

[27]Piotr Moszynski," Les pays à minorités russophones risquent-il l'annexion ?", www.rfi.fr/20140404-les-pays-a-minorites-russophones-risquent-il_lannexion. (02/11/2014).

[28] Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics,** Maryland, Rowmanand Littlefield Publishers, 2012, p.230.

[29]Taras Kuzio, "GUAM as an Regional and Security Organization", www.taraskuzio.net/conferences_files/guam_azerbaijan.pdf (12/12/2014).

[30]Yves Plasseraud, "Ukraine-Russie:Une instrumentalisation des minorités", wwwblogmediafr/edition/les-langues-bien-commun-de-l-humanite/article/140314/ukraine-russie-une-instrumentalisation-des-minorites.(15/11/2014).